الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧١
المعقودة يوم الثلاثاء
٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخامسة والأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إعلان عن موضوع جوائز حقوق الإنسان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أذكر الأعضاء بأن الاحتفال بمنح جوائز حقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، سيعقد يوم الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن اللجنة الخاصة المنشأة بموجب التوصية جيم الواردة في مرفق القرار ٢٢١٧ ألف (د-٢١) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ لاختيار الفائزين بجوائز حقوق الإنسان قررت توصية الجمعية العامة بزيادة عدد الجوائز لهذا العام إلى تسع جوائز.

إذا لم يكن هناك اعتراض على هذا الاقتراح، سأعتبر أن من المقرر أن تمنح هذا العام تسع جوائز عن الإسهامات البارزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعتزم تناول تقارير اللجنة السادسة عصر يوم الخميس ٩ كانون الأول/ديسمبر؛ وتقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) عصر يوم الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر؛ وتقارير اللجنة الأولى عصر يوم الخميس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر؛ وتقارير اللجنة الثالثة صباح يوم الاثنين، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

إعلان السنة الدولية للأسرة: تقرير الأمين العام (A/48/293)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هذا الصباح تعلن الجمعية العامة، عملا بالقرار المتخذ في جلستها العامة الثالثة، السنة الدولية للأسرة.

وفي بداية أعمالنا لهذا اليوم أزمع الإدلاء ببيان مختصر بوصفي رئيسا للجمعية العامة.

إن الجمعية العامة بإعلانها سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة قررت أن تسترعي انتباه العالم إلى هذه

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.71
1 March 1994

ARABIC

93-87325(A)

المؤسسة الاجتماعية الحيوية للغاية: الأسرة.

إن حقائق عالمنا المعاصر تذكرنا بأهمية الأسر باعتبارها وحدات أساسية للمجتمع، تؤدي مهام حيوية مثل تربية الأطفال ورعاية الضعفاء وتقديم الدعم المعنوي والمادي لأعضائها والقيام عموما بدور أعمدة مجتمعات بأسرها. وعلاوة على هذا تقوم الأسر بدور اقتصادي رئيسي في الإسهام في إيجاد سكان منتجين. ولقد قيل في الواقع، إننا إذا أردنا أناسا أفضل لإقامة عالم أفضل، ينبغي أن نبدأ حيث يصنع الناس أي بالأسرة.

وفي هذه المرحلة الحساسة من التاريخ، تخضع مؤسسة الأسرة لحصار مستمر. فعندما تتراجع الاقتصادات تطل البطالة بوجهها القبيح، حارمة كاسبي الرزق في البيت من الموارد اللازمة لرعاية وراحة معاليهم. والأسوأ من ذلك أنه مع تغير القيم يحل الانحلال الخلقي جالبا معه شرورا مثل الجريمة والمخدرات والمرض والعنف. لذلك هناك حاجة ماسة إلى كبح هذه المشاكل الاجتماعية المتزايدة. ولهذه الأسباب، من المستصوب أن تصوغ الحكومات سياسات ملائمة لتمكين الأسر من التكيف مع مطالب التغيير، بحيث تظل الأساس الراسخ لحضارتنا.

ومنذ أن تقرر إعلان هذه السنة شهدنا انطلاق عملية تحضيرية مكثفة ومنسقة وفعالة أوجدت سلسلة من الأنشطة الترويجية للموضوع في شتى أرجاء العالم. وتقرير الأمين العام (A/48/293) بشأن الموضوع يشير إلى أن التقدم المحرز حتى الآن هو بشير خير للاحتفال الناجح بالسنة. وأود أن أكرر الإعراب عن تقدير الجمعية للأمين العام، وهو التقدير الذي سبق الإعراب عنه في القرار ٢٣٧/٤٧، على دفعه قدما قضية الأسرة، على الرغم مما تنطوي عليه المسألة من تعقيدات عديدة وعلى الرغم من الضغوط القائمة على موارد الأمم المتحدة ذاتها.

إن العملية التحضيرية أفادت في توجيه أنشطة السنة للنهوض بحقوق الإنسان لفائدة الأسرة. وقد بذل جهد دؤوب للتركيز على أنشطة تجري على الصعيدين الوطني والمحلي، ولدعم هذه الأنشطة بكل السبل الممكنة. فسلسلة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأربعة للاحتفال بالسنة قد عبأت دعما واسعا لبرامج العمل الوطني وبلورت توافق آراء عالميا حول الدور الهام للأسر. وقد أكدت هذه الاجتماعات أن الكثير من المسائل التي تهم الأسر وبالتالي الحكومات الوطنية هي مسائل ذات صبغة عالمية حقا. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتضافر وأن تجمع صفوفه وحدة الهدف المتمثل في تعزيز الدعامة الأساسية التي يقوم عليها ألا وهي الأسرة البشرية.

وأود أن أشيد بالشركاء العديدين للسنة الدولية للأسرة على جميع الأصعدة - الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد - الذين يسهمون في تعزيز مبادئ وأهداف السنة. وثمة كلمة شكر خاصة واجبة لهيئات ووكالات الأمم المتحدة المعنية المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج العديدة الرامية لتحسين رفاه الأسرة.

وإذ نجتمع هنا للاحتفال بهذه السنة الهامة جدا، لنتذكر أننا بالنهوض بمفهوم الأسرة باعتبارها أصغر نموذج للديمقراطية في قلب المجتمع، سنساعد على بناء عالم يزدهر فيه السلم والتنمية. لذلك ينبغي أن نعمل جاهدين لا لضمان بقاء مؤسسة الأسرة فحسب بل كذلك لتقويتها تقوية كبيرة.

ويسرني الآن أن أدعو الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، ليخاطب الجمعية.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
الأسرة أقدم وحدة أساسية للتنظيم البشري. إنها الرابطة ما بين الأجيال. وهي تساعد على استمرار ونقل الثقافة. وتضمن للمحرومين البقاء. وتتكفل بالمحتاجين. والأسر تُكون شخصيتنا وتغذينا. ونحن نعتمد على حمايتها وتضامنها ودعمها.

ويسرني اليوم أيما سرور أن أنضم إليكم في إعلان عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة. هذا الإعلان علامة على التزام هام ذي مغزى من جانب المجتمع الدولي. فللمرة الأولى تشيد الأمم المتحدة بالاحتياجات الخاصة للأسرة وأهميتها. ونحن من خلال هذا العمل نظهر التزامنا بالحفاظ على وحدة الأسرة؛ ونظهر عزمنا على تعزيز قدرة الأسر على النمو والازدهار في العالم المعاصر.

إن السنة الدولية للأسرة تحتفل بإسهام الأسرة في حياة الإنسان من جميع جوانبها. وهي إذ تفعل ذلك، تذكرنا أيضا بأن الأسر في كل مكان تكافح للتأقلم مع آثار التغيير.

إن العمل دعما للأسرة مطلوب. ويجب تحقيق قدر أكبر من الحساسية إزاء احتياجات الأسر. ويجب أن نبدأ الآن بتشجيع قدر أكبر من التوعية بالمشاكل التي تواجه الأسرة.

ليس هناك تعريف واحد للأسرة. وليس هناك نموذج واحد. إن تنوع المجتمع يتجسد في تنوع أسرنا. فنحتفل بالأسرة بجميع أشكالها الثقافية والاجتماعية المتعددة. ونسعى إلى تعزيز حيويتها - وهي حيوية تأتي من الإحساس بالجماعة الذي تخلقه الأسر.

لكننا في التأكيد على أهمية الأسرة لا ننتقص من الأولوية المعطاة لحقوق الفرد. فدعم الأسرة يجب ألا يأتي على حساب حقوق الإنسان لكل فرد. ودعم الأسرة ليس بديلا عن هذه الحقوق أو وسيلة للالتفاف حولها.

إن تركيزنا على دور الأسرة يجب كذلك أن يأخذ في الاعتبار المسؤوليات العديدة للأسر. فالأطفال لهم الحق في التغذية والحماية في إطار الأسرة. والمرأة لها الحق في التمتع بالاحترام في ظل الأسرة، والحق في السماح لها بالإسهام بمواهبها كاملة في المجتمع. والمعوقون لهم الحق في الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من تسخير كامل طاقاتهم.

ويحدوني الأمل أن تؤدي هذه السنة إلى العمل نيابة عن الأسرة. ويجب علينا أن نكفل أن تكون بمثابة مبادرة إيجابية للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

وفي خضم التغيرات والبلبلة التي تكتنف العالم المعاصر تشكل الأسر مصادر للاستقرار والتبشير بالخير. ويمكن للأسر أن تساعد في سد ثغرة الانقسامات الإثنية والسياسية. ويمكن أن تعزز القدرة الاقتصادية. ويمكن أن تشجع الرخاء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.

من الناحية السياسية، تساعد الأسر على تشجيع روح التسامح بإقامة الروابط فيما بين الجماعات. وبإقامة صلات أوثق فيما بين الشعوب، تعمق الأسر التفاهم بين جميع شرائح المجتمع.

ومن الناحية الاقتصادية، تدفع الأسر بعجلة التقدم الاقتصادي من خلال تهيئة تجمع أوسع للموارد البشرية والمالية. وعن طريق التعاون الاقتصادي تحقق الأسر معا ما لا يتمكن أعضاؤها من تحقيقه بمفردهم.

ومن الناحية الاجتماعية تنهض الأسر برفاه اجتماعي أعظم من خلال رعاية أفراد الأسرة وتعليم السلوك الاجتماعي الإيجابي.

وفي جميع هذه النواحي تعتبر الأسر مصادر قوة كبيرة وقدرات تكاد تكون بلا حدود. إنها قوة للتقدم ودرع ضد الفرقة ودفاع ضد الانهيار والفوضى.

وبالرغم من هذه القوى تعاني الأسر في كل مكان من الضغط الهائل. وفي بعض البلدان أصبح تفكك الأسرة مبعثا لقلق حقيقي. وفي بلدان أخرى، أضعفت الضغوط السلبية تماسك الأسر. وتقوضت آليات دعم الأسرة بدرجة خطيرة.

إن الحروب والصراعات السياسية تنتشر اليوم انتشارا واسعا. وقد تسببت في خسائر فادحة. الانفصال والفقدان الجسدي يهددان تجانس الأسرة. إن الصدمات النفسية والتشرد يؤديان إلى معاناة عاطفية هائلة.

من الناحية الاقتصادية تؤدي التنمية بدون تخطيط إلى عرقلة الأنماط التقليدية للحياة الأسرية. والاستراتيجيات الصناعية تنتهج في أغلب الأحيان دون إيلاء أي اعتبار لأثرها على الأسرة. وعدم قدرة بعض الأسر على كفاية نفسها يضعف تماسك الأسرة ويقوض احترام الذات.

ومن الناحية الاجتماعية يضر التحضر السريع بالعلاقات الأسرية والنظم الاجتماعية القائمة على أساس الأسرة. وفي أمكنة أخرى يجعل الخوف من الجرائم ومناخ العنف المستمر الحياة الأسرية الطبيعية مستحيلة.

ولسوء الحظ أن سياسات وأنشطة الحكومات والمنظمات الدولية تزيد في بعض الأحيان من الضغوط التي تواجهها الأسر بالفعل. فالبرامج تبدأ في أغلب الأحيان دون إيلاء أي اعتبار لتأثيرها على قدرة الأسر أو وحدتها. وفي بعض الأحيان تتضمن خدمات الرعاية الاجتماعية حوافز سلبية لممارسة مسؤولية الأسرة. ويطلب من الأسر أحيانا أن تختار اختيارات غير عادلة ما بين تجانس الأسرة والخدمات التي تحتاج إليها.

ومن الناحية الاقتصادية توفر سياسات الضرائب في العديد من البلدان حوافز للأفراد للعيش منفصلين بدلا من العيش سويا. ولا يبذل أي جهد

لإدخال الأسر في استراتيجيات التنمية، ونادرا ما توضع المؤسسات الأسرية في إطار مبادرات التنمية الاقتصادية.

(تكلم بالفرنسية)

يجب علينا أن نبذل كل جهد للتفكير في الأسرة في إطار جديد بصورة جذرية. فالاعتراف على نحو أفضل بالدور الذي تضطلع به النواة الأسرية في تطور المجتمع الحديث، وتقوية مهام الأسرة، وتعزيز دورها، والسعي من أجل ازدهارها: هذه هي المهام التي يتعين علينا القيام بها. فالأسرة ليست الهيكل الأساسي للحياة الاجتماعية فحسب؛ بل هي أيضا في صميم عملية التنمية التي كلفنا بها.

إن أي تصور لمستقبل كوكبنا، هو أيضا بطريقة ما، تصور لمستقبل هيكل الأسرة.

ومن منظور التنمية، إذا كنا نحاول التفكير في أواصر جديدة للتضامن، فإن الأسرة الواحدة تصلح أيضا نموذجا ومصدرا للإلهام.

فمن خلال العادات الأسرية، يمكن لنا أن نعيد تحديد نوعية الحياة، وأن نبدل عاداتنا الاستهلاكية وأن نواصل العمل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة ودائمة.

ولكن الأسرة ليست ذات مهام اقتصادية فقط في عالم اليوم؛ فإن لها مهام اجتماعية هامة أيضا. وبصفة خاصة، فإن الإطار الأسري يجب أن يتيح كفالة المساواة الكاملة للمرأة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب إلى الحكومات وكذلك إلى جميع الآخرين الذين يهمهم الأمر أن يبذلوا قصارى جهدهم لزيادة الفرص المتاحة للمرأة، وذلك تمشيا مع الروح الحقة للسنة الدولية للأسرة.

إن السنة الدولية للأسرة التي تبدأ الآن تتيح فرصة فريدة لتعبئة كل جهودنا من أجل تسليط الضوء على أهمية الأسرة. ونأمل بأن يشجع هذا الوعي الحكومات على اتخاذ التدابير الضرورية لضمان رفاه الأسر.

ونأمل بأن تكون صورة الأسرة مثالا يجعلنا ندرك أننا جميعا داخل المجتمع الدولي أعضاء في أسرة الأمم، وهي الأسرة الإنسانية العظيمة. وهذا يعني أننا أعضاء في منظمة تعرف كيف تواجه صعوبات اللحظة، وتعرف كيف تتجاوز الانقسامات الظاهرة، وتتخطى العداوات، لأن القوة التي توجهها أكبر من أية قوة أخرى، إنها قوة الحب، التي هي في المحك الأخير مبرر الأسرة وسر وجودها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لوزيرة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكلم نيابة عن بلدها.

السيدة شلاله (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أيها الزملاء المندوبون والضيوف الأكارم وأعضاء المنظمات غير الحكومية، يشرفني أن أتكلم أمامكم بصفتي ممثلة للبلد المضيف. وكما هو الحال دوما، فإن الولايات المتحدة تعتبر استضافة الممثلين من جميع أرجاء العام هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة شرفا لها.

إني أحيي الأمم المتحدة لأنها سمت عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة.

لقد اجتمعنا هنا اليوم لأننا ندرك حقيقة أساسية هي أن الأسرة بكل أشكالها هي عماد مجتمعنا العالمي.

والذين يعيشون منا في هذه القارة يعيدون الآن اكتشاف أشياء كثيرة حول الأسرة والمجتمع من ثقافة الأمريكيين الأصليين، إن مفهوم الأسرة في هذه الثقافة يشمل الأسرة المباشرة والأسرة الموسعة والمجتمع، بل وحتى العالم الطبيعي. إن كل وليد جديد يقدم إلى المجتمع ويمنح إسما. وإذ ذاك يصدر إعلان يصف علاقة الطفل بالأسرة وبأعضاء المجتمع المحلي. إن هذه الأواصر تربط الأسر سوية وتدوم إلى الأبد. وهذه التقاليد تثرينا جميعا.

وهناك تقاليد أخرى كثيرة للأسرة في مختلف أنحاء العالم. واليوم، نرى أنماطا متعددة من الأسر التي تقدم لأفرادها الرعاية والمؤازرة. وفي بعض الأسر هناك والدان اثنان في البيت. ولبعض الأسر الأخرى رب أسرة واحد. وبعض الأسر يرأسها جد أو قريب بعيد. وإذ تمتد أعمار مجموع السكان، نرى المزيد فالمزيد من الأسر التي تضم أقارب متقدمين في السن.

غير أن لدى جميع الأسر القوية أشياء مشتركة. فهي تقوم جميعا على الحب والالتزام. وهي ترعى الأطفال وتربيهم. وجميعها تعلم احترام الغير واحترام النفس. وتحافظ جميعها على تقاليد الماضي الثقافية الثرية وتورثها للأجيال القادمة، بينما تعلم الأمل بالمستقبل.

بيد أنه إذا كان لنا أن نعطي أسر الغد مستقبلا يليق بأحلامها، فيجب علينا أن نواجه اليوم تحديات صعبة. فالآن، نواجه خطرا مهلكا أوقع ضحايا له في كل قارة وفي كل زاوية من زوايا هذه المعمورة. وهذا الخطر، بطبيعة الحال، هو متلازمة نقص المناعة المكتسب. ذلك أن "الايدز" يدمر الأسر. إنه يبتم آلاف الأطفال وهو يتزايد بصورة هائلة بين الأطفال والمراهقين في شتى أرجاء العالم.

وحسب تقديرات معتدلة، تتوقع منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ٢٠٠٠، فإن مجموع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية منذ بدء تفشي الوباء في العالم سيصل إلى ما بين ٣٠ و ٤٠ مليون شخص. وفي نهاية التسعينات، سيبلغ عدد حالات وفيات البالغين الناجمة عن "الايدز" ما يقرب من مليون ونصف مليون حالة كل عام، غالبيتها في البلدان النامية.

إن إدارة الرئيس كلينتون ملتزمة باتباع نهج كلي شامل إزاء "الايدز". لقد التقينا بالناشطين في الدعوة لمكافحة "الايدز". وقمنا بزيادة الأموال المخصصة لأبحاث "الايدز" وللعلاج. إننا نتصدى للايدز لا كمسألة أخلاقية، وإنما باعتباره مرضا مميتا لا يميز بين ضحاياه بغض النظر عن العرق أو الجنس أو السن أو التفضيل الجنسي أو نمط الحياة، وبغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه المرء في هذا العالم.

وبلدنا يفكر أيضا على نحو كلي شامل في أمر الصحة التناسلية. ونعتقد أن الأسر يجب أن تكون لها حرية الاختيار بالنسبة لوقت إنجاب الأطفال الذين تأتي بهم إلى العالم وعددهم. ونعتقد أن النساء في الولايات المتحدة ينبغي أن تكون لهن القدرة على التحكم بأجسادهن.

والعديد من الأسر ليست لديها إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة التناسلية. وفي البلدان النامية، يؤدي هذا إلى مخاطر صحية رهيبة مثل وجود النساء غير الصحيحات، والأطفال الجوعى، والأسر المعدمة.

والرئيس كلينتون يدلل على التزامنا بإتاحة خدمات تنظيم الأسرة. ولقد أعدنا التمويل للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ونحن بصدد تقديم التزام قوي مماثل لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويجب علينا أيضا مواجهة تحديات تتمثل بالعناية بالعديد من الأطفال ممن أصبحوا أيتاما بسبب الحرب والمرض والفاقة. وفي جميع أنحاء العالم، يكبر أطفال دون سماع كلمات مشجعة من والد، ودون التشجيع الضروري لنموهم، ودون الشعور الذي لا غنى عنه بأنهم جزء من أسرة. ويجب علينا أن نعد العدة لمستقبلهم، وأن نبني على الريادة الفذة للمنظمات غير الحكومية في سد احتياجات المحتاجين.

وهناك تحد آخر نواجهه هو زيادة الأمن الاقتصادي لأسرنا. والرئيس كلينتون ملتزم بتوليد فرص للعمل في الولايات المتحدة وملتزم بالعمل مع الأمم الأخرى وذلك لحفز الرخاء العالمي. ونحن نعرف أن اقتصادا عالميا متحسنا يعني الوظائف. ويعني المأوى. ويعني التغذية. ويعني التعليم. ويعني معالجة التحول الديموغرافي والالتزام بالسلم.

إذا ما كان لنا أن نهيئ لأبنائنا مستقبلا جديرا بهم، يتعين علينا جميعا أن نجلب إلى القرارات التي نتخذها رؤية عالمية، ويتعين علينا أن نشعر بالمسؤولية الشخصية عن جميع الشعوب وجميع البلدان التي نتشاطر معها هذا الكوكب الجميل الهش.

إننا هنا في الولايات المتحدة المستفيدون من التنوع العالمي الكبير. ولا تزال شواطئنا توفر الملجأ والفرصة للأسر والأطفال من جميع أنحاء العالم. إن ثقافات عديدة أصبحت تشكل الآن الحياة الأمريكية وتقليد الأسرة.

وإنني أود أن أوضح أننا نقدر جميع الأسر. وجميع مبادراتنا ترمي إلى مساعدة الأسر، ابتداء من تحصين جميع الأطفال في سن ما قبل الالتحاق بالمدارس من الأمراض إلى بذل جهد شامل مناهض للعنف؛ ابتداء من توفير الرعاية الصحية لكل أمريكي إلى العمل على انضمام الأسر الفقيرة إلى عداد القوة العاملة؛ ابتداء من دعم البرامج التي تبقي على شمل الأسر إلى إصدار قوانين جديدة تتيح للعاملين أن يعنوا بالمرضى من أعضاء الأسرة دون أن يفقدوا وظائفهم.

إنني أعلم أن كثيرين منكم يواجهون تحديات مماثلة في بلدانكم. ويجب أن نعمل معا لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة، وأن نكفل لجميع الأسر في كل بلد الحرية، والصحة، والأمن والفرص.

في العامين المقبلين، ستعقد الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات دولية هامة: بشأن التنمية الاجتماعية، وبشأن احتياجات المرأة، وبشأن السكان والتنمية. وتلك المؤتمرات ستتناول موضوعات سيكون لها تأثير كبير على جميع أسرنا في الأعوام المقبلة. ونتعشم أن تكون السنة الدولية للأسرة مذكرا مستمرا لنا جميعا باحتياجات الأسر أثناء أدائنا لأعمالنا هذا العام وفي الأعوام المقبلة.

بالأمس أصدر الرئيس كلينتون في واشنطون بيانا بإعلان ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة. وفي تلك المناسبة قال ما يلي:

"إننا بتكريم الأسر نعترف بالدور الحاسم الذي تقوم به في تطوير طابع مجتمعاتنا العامة - على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. إن التقاليد والتعاليم الفريدة التي تتمسك بها كل أسرة تمتزج معا لبناء الأساس الذي نشأنا عليه - كأسرة دولية - وسنواصل النمو عليه".

وإذ أعود الآن إلى تقاليد الأمريكيين الأصليين، أجد أن هنود لاكوتا يتبركون بعبارة بسيطة تبرز قوة الأواصر بين البشر وهي: "الكل أقاربي". ولذلك فاليوم، ونيابة عن شعب الولايات المتحدة الأمريكية، أقدم إليكم وإلى مواطنيكم نفس التمنيات الحارة. إنكم جميعا أقاربي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للرئيس المدير العام للمكتب الوطني للأسرة والسكان في تونس ورئيس اللجنة التنظيمية للاجتماع التحضيري لافريقيا وغربي آسيا بالسنة الدولية للأسرة، الذي عُقد في تونس.

السيد بوخريس (تونس):
تقديرا للمنزلة التي توليها الجمهورية التونسية للأسرة ومشاغلها، واعتبارا لتجربتها الطويلة والثرية في مجال السياسة العائلية وهياكلها ومؤسساتها وما شهدته هذه السياسة من دعم وتطور ودفع كمي ونوعي خلال السنوات الأخيرة مجسمة بذلك روح التغيير المبارك، ونظرا للاهتمام الخاص والمتابعة اليومية اللذين يوليهما الرئيس زين العابدين بن علي وتوليهما القيادة السياسية لبرامج الأسرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما مكنها من تحقيق عديد الانجازات والنتائج، واعتبارا للمكانة التي تحظى بها تونس في العهد الجديد في العالمين العربي والافريقي كنقطة تواصل بين ثقافتين، وإعدادا للسنة الدولية للأسرة، وبدعوة من الحكومة التونسية نظمت أمانة السنة الدولية للأسرة بالتعاون مع كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا "ايكوا" واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ايسكوا" اجتماع الأمم المتحدة بافريقيا وغربي آسيا تحضيرا للسنة الدولية للأسرة، وذلك في تونس العاصمة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن ٣٠ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وسبع دول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومراقبون من عدد من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المختصة وممثلون عن الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض هياكلها.

وقد تولى الدكتور حامد القروي رئيس وزراء تونس افتتاح الاجتماع باسم الرئيس زين العابدين بن علي مؤكدا على أهمية اللقاء كفرصة لتبادل الآراء وتقييم النتائج وتصور الآفاق، كما وصف السنة الدولية للأسرة بأنها آلية عمل لمواجهة المشاكل التي تصادفها الأسرة على الصعيد الوطني ولتدعيم الأسس التي يقوم عليها المجتمع. وذكر أن قانون الأسرة التونسي يسعى إلى التوفيق بين وجهات النظر التقليدية والتقدمية.

وفي رسالة وجهها للاجتماع وتليت بالنيابة عنه من طرف السيد هنري سوكالسكي دعا الأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ تدابير فعالة لمعالجة المشاكل البالغة الصعوبة بشأن الأسر المهاجرة واللاجئة وغيرها من الأسر ذات الاحتياجات الخاصة، كما أعلن تضامنه والتزامه بالعمل لصالح الأسر في العالم.

وقد تم خلال جلسة الافتتاح أيضا انتخاب أعضاء المكتب الذي تولت رئاسته الدكتورة نبيهة جدانة من تونس، وساعدها ثلاثة نواب من مصر وسوازيلند وغينيا ومقرران من لبنان والكاميرون. كما أقر الاجتماع في جلسته الأولى جدول الأعمال ومشروع تنظيم العمل. وقد تضمن جدول الأعمال في نقطته الخامسة دراسة حالة الأسر في افريقيا، وغربي آسيا، وخصصت النقطة السادسة للتحضيرات الوطنية والإقليمية للسنة الدولية للأسرة، والسابعة للاستنتاجات والتوصيات بشأن التحضيرات الوطنية والإقليمية

للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة ومتابعتها.

وقد اعتمد الاجتماع في جلسته السابعة التقرير بشأن مداولاته، كما اعتمد في نفس الجلسة إعلان تونس، وألقيت كلمة بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية في الاجتماع.

أما فيما يخص إعلان تونس فإن من أهم ما ورد في هذا الإعلان تقديره العميق للسياسة التطلعية التي تنتهجها تونس ورئيسها لصالح المرأة والأسرة، وتأييده لإعلان الأمم المتحدة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، معربا عن الأمل في أن تتيح هذه السنة فرصة لتنفيذ برنامج يهدف إلى تأمين التماسك والتضامن والعدل والرخاء والسلم للأسر في العالم بأكمله.

كما أكد على أن الأسرة تستحق عناية خاصة، ويجب أن تحظى بأكبر قدر من الحماية والمساعدة، حتى يتسنى لها الاضطلاع التام بمسؤولياتها وفقا لمواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأفريقية حول حقوق الانسان والتقدم والإنماء والغاء التمييز ضد المرأة.

ودعا إعلان تونس إلى ضرورة تأمين جملة من المبادئ الأساسية واحترامها، وهي: احترام حقوق الفرد وحريته؛ ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب والتزمت الديني؛ وإرساء التعاون الإيجابي بين الشعوب والدول. كما أولى هذا الاعلان اهتماما خاصا إلى الأسر الريفية في البلدان النامية، والأسر المهاجرة، وأوضاع الأسر الفقيرة والمستضعفة، وتنشئة الأطفال، ومسؤولية الوالدين في ذلك، وضرورة اعتماد تشريعات خاصة لصالح الأسرة، والمساواة بين الرجل والمرأة. كما دعا المجتمع الدولي إلى التنديد بالمظالم وبكل أشكال العدوان والقمع والعنف والتفرقة. ودعا كل بلدان العالم أن تضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز مكانة الأسرة، وأن تعرضها على المجتمع الدولي خلال السنة الدولية للأسرة.

أما فيما يخص استنتاجات وتوصيات الاجتماع، فقد اعتمد اجتماع أمم افريقيا وغرب آسيا للتحضير للسنة الدولية للأسرة، استنادا إلى بحثه في دور الأسرة في المجتمعات في افريقيا وغرب آسيا، وكذلك إلى التحضيرات الوطنية والاقليمية للسنة الدولية للأسرة، عددا من الاستنتاجات والتوصيات بشأن السياسات المتعلقة بالأسرة والسنة الدولية للأسرة، بهدف أن تنظر فيها الحكومات والمنظمات المعنية.

وقد شملت هذه الاستنتاجات والتوصيات المحاور التالية: السياسات المتعلقة بالأسرة؛ الوظائف الاقتصادية للأسرة؛ الضمان الاقتصادي والاجتماعي؛ السلوك الديموغرافي؛ الخدمات والمرافق الضرورية؛ تدريب العاملين في هياكل تقديم الخدمات للأسر؛ تعزيز حقوق الانسان؛ الاستراتيجية الثقافية دعما للأسرة؛ حماية الطفل وتنميته؛ النهوض بالمرأة؛ حماية أعضاء الأسرة المستضعفين والمحرومين والنهوض بهم؛ الأسر اللاجئة والمهاجرة؛ قانون الأسرة؛ البحوث حول قضايا الأسرة؛ حسن ادارة البرامج الأسرية؛ السياسات الرامية إلى منع حدوث مشاكل في المستقبل؛ والسنة الدولية للأسرة والتحضير لها والاحتفال بها ومتابعتها. هذا وقد بلغ عدد التوصيات ٤٣ توصية، وتجدونها مفصلة في وثيقة التقرير العام للاجتماع.

أما فيما يخص حالة الأسر في افريقيا وغربي آسيا ومكانها في جداول الأعمال الاجتماعية والوطنية في هاتين المنطقتين، لقد تضمنت الورقة المعنونة "أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة الافريقية" وصفا لهياكل الأسرة الافريقية التقليدية ووظائفها وأدوارها؛ كما تضمنت تحليلا لتأثير الأزمة الاقتصادية الافريقية في الثمانينات، وبرامج التعديل الهيكلي والتغيير السياسي والاجتماعي على الأسر.

وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراسة حديثة أصدرتها اللجنة بعنوان "تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية". وذكر أن الدراسة ركزت على التعليم والعمالة فيما يخص المرأة العربية باعتبارهما عاملين حاسمين في التغيير الطارئ على حالة الأسرة العربية. وعرضت الدراسة نظرة اجمالية إلى عملية الانتقال الجارية في المجتمع العربي من الطور التقليدي إلى الطور الحديث. ووصفت حالة الأسرة في بلدان المنطقة المصدرة للأيدي العاملة، وحللت التغييرات الطارئة على وظائف الأسرة، واستنبطت استنتاجات بشأن السياسة العامة. وعرضت أوراق أخرى ذات صلة بهذا البند عن موضوعات شتى، من بينها حالة الأسر في بلدان غربي افريقيا الناطقة بالانكليزية، وبلدان غربي ووسط افريقيا الناطقة بالفرنسية، وفي افريقيا الشرقية والجنوبية والشمالية، وفي غربي آسيا. وقد تركزت أغلب تدخلات المشاركين على المحاور التالية: دور الأسرة؛ التغييرات الجارية في أشكال الأسر وهياكلها ووظائفها؛ الزواج وتعدد الزوجات، وجهود بعض البلدان للحد من هذه الظاهرة؛ أهمية القضايا التي تتصل بالمرأة وأثرها في النهوض بالأسرة؛ أهمية تحرير المرأة والاعتراف

باسهاماتها؛ ضرورة وضع السياسات العامة ذات الصلة بالأسرة واحترام الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ الدعوة إلى ايلاء مجهود أكبر إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليم ومشاركة المرأة في التنمية وحماية الأطفال؛ اعتبار حماية الأسرة واجبا من واجبات الدولة يكفله دستور الدولة وقانونها؛ الاشارة إلى نشر قوانين الأحوال الشخصية والقيام باصلاحات دورية للأحكام ذات الصلة بالأسرة والسهر على حسن تطبيقها؛ المشاكل الاجتماعية المعاصرة التي تواجهها الأسرة في افريقيا وغربي آسيا، كالبطالة ونقص التعليم والانحراف؛ الاتفاق على أن الهدف الرئيسي للسياسات العامة ذات الصلة بالأسرة هو حماية الأسرة، باعتبارها وحدة اجتماعية، وتمكينها من القيام بوظائفها الأساسية في الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال؛ توفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠؛ ضمان الأمن الغذائي؛ تقوية المناعة الشاملة؛ تعزيز فرص العمل؛ رعاية الأشخاص المعوقين والأفراد المستضعفين في الأسرة؛ وتكوين التماسك الاجتماعي لدى السكان؛ توفير الخدمات الاسكانية؛ حماية البيئة؛ تنظيم النزوح والتقليل منه؛ الترابط بين قضايا الأسرة وقضايا السكان؛ أهمية العنصر الديموغرافي في السياسات الأسرية، خاصة وان أغلب دول المنطقة تتميز بمعدلات نمو سكاني عالية؛ ضرورة وضع برامج لتنظيم الأسرة وتوفير وسائل منع الحمل، بالتوازي مع توفير موارد الرزق والرفعة من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر؛ أثر النزاعات الأهلية والكوارث الطبيعية على الأسر؛ مشكلة اللاجئين وتشتت أفراد الأسرة الواحدة؛ الآثار الضارة بالأسرة للارهاب الذي يرتكب باسم الآراء الدينية التقليدية.

أما فيما يخص بند التحضيرات الوطنية والاقليمية للسنة الدولية للأسرة، فقد حدد منسق الأمم المتحدة الخطوات الرئيسية للأعمال التحضيرية لهذه التظاهرة التي تعد ضرورية لنجاحها، ولا سيما القيام بحملة اعلامية تحسيسية لاعلام السلطات والمنظمات والجمهور بمبادئ وأهداف السنة الدولية للأسرة؛ واصدار تشريعات ذات توجه أسري تتفق مع الاعلانات والاتفاقات الدولية؛ ووضع وتدعيم سياسات وطنية للأسرة؛ كما أكد على أهمية الاعلام وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتحضيرات السنة الدولية والتدابير المزمع القيام بها.

ورحب المشاركون باعلان السنة الدولية للأسرة، التي يعتبرونها فرصة ثمينة لتعزيز الوعي بقضايا الأسرة، كما وقع إعلام المشاركين بالترتيبات التي اتخذت، أو الجاري اتخاذها، لتحضير هذه السنة والاحتفال بها. وصادق الكثير من الممثلين على انشاء لجنة تنسيق وطنية كخطوة أولى في التحضير، وفي بلدان عدة ترأس هذه اللجنة أو ترعاها سلطات عليا، وهي تضم ممثلين لمنظمات حكومية وغير حكومية.

كما وقع التركيز على المشاركة النشيطة للمنظمات غير الحكومية، وعلى الحاجة إلى اشراك جميع قطاعات المجتمع في لجان التنسيق.

وقد أعلن عدة ممثلين اعتماد برامج وطنية للعمل من أجل الأسرة، والمرأة والطفل في إطار السنة الدولية للأسرة. وأكد عدد من المشاركين على أن السنة لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، ولكنها ينبغي أن تكون جزءا من عملية طويلة الأجل لصالح الأسرة.

وفي الاحتفال الختامي، أشاد منسق السنة بصفة خاصة بعدد من الممثلين من افريقيا ومن غرب آسيا وبلجان التنسيق لإسهامهم ودعمهم المثالي للسنة الدولية للأسرة.

كما شكر جميع المشاركين حكومة تونس على كرم ضيافتها للاجتماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد لويس غاليا، وزير الشؤون الداخلية والتنمية الاجتماعية في مالطة، ورئيس الاجتماع التحضيري لأوروبا وأمريكا الشمالية للسنة الدولية للأسرة، الذي انعقد في مالطة.

السيد غاليا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن الانسانية، تتململ في مقعدها على هذا الكوكب الصغير وهي تفحص أوضاعها الذاتية بقلق ذلك أن لديها الكثير مما يتعين عليها أن تفكر فيه في أمور السلم، والعدالة الاجتماعية وإدارة البيئة. وبمجيء السنة الدولية للأسرة أصبحت هذه الدراسة للذات تشمل أخيرا كذلك الآلية التي تجدد بها الإنسانية ذاتها وتخلق مستقبلها: الأسرة.

ويشرفني أن أقدم إلى الجمعية تقريرا بالنيابة عن الاجتماع التحضيري لأوروبا وأمريكا الشمالية، المعقود في نيسان/أبريل من هذه السنة، فيما يتصل بالسنة الدولية المقبلة للأسرة. لقد عقد الاجتماع في عاصمتنا، فاليتا - وهذا خيار مناسب، ربما اتخذ بالنظر

إلى المبادرات الدولية التي اتخذتها مالطة في الماضي لتعزيز حقوق الأجيال المقبلة. وكجزء من ترتيبات مالطة نفسها لعام ١٩٩٤، استضفنا أيضا، وشاركنا في تنظيم، المحفل العالمي للمنظمات غير الحكومية المعني باعلان السنة الدولية للأسرة، وقد انعقد هذا المحفل بنجاح بالأمس القريب أي في الأسبوع الماضي على وجه التحديد. وقد نظمت المناسبتان كلتاهما بالتعاون الكامل من جانب مكتب الأمم المتحدة في فيينا، تحت القيادة القديرة لمنسق السنة الدولية للأسرة، السيد هنريك جي. سوكاليسكي؛ وكانتا بمثابة تجديد لالتزام حكومتي بالمشاركة بنشاط في الأنشطة الدولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مصير الأجيال المقبلة، والأسر المقبلة.

تعتبر الأسرة دائما موضوعا محل جدل مكثف سواء في الدوائر الثقافية أو السياسية، وعلى الأصعدة المحلية والدولية. إن قوة الافتعالات عند بحث موضوع الأسرة تشهد بشكل ما بأهمية الأسر وبالاهتمام الأقصى الذي تحظى به الأسرة في كل أوساط النقاش. إن الأسرة هي أصغر وحدة رعاية مسؤولة عن تشكيل مجتمع الغد. واذا كنا نتطلع إلى عالم من السلم، والعدالة والتضامن، علينا أن نضمن تمكين أسر اليوم من تغذية هذه القيم التي نشاطرها في إطار المجتمع الدولي. ويصبح النقاش حول الأسرة ومما تتكون عقيما إذا لم نضمن الا تكون أشياء مثل العنف، والفقر، وعدم المساواة والاستغلال والقهر هي قوام أسرنا. وإلا كنا بصدد تشكيل مستقبل يعبر عن كل ما هو سلبي في مجتمع اليوم.

وأعتقد ان الأفكار التي شاطرها الأمين العام معنا هذا الصباح تكتسي أهمية كبرى، اذ أنها تشكل برهانا جديدا على توافق الآراء العام الآخذ في الظهور على أن أية محاولة لتشكيل مستقبل أفضل للمجتمع الدولي ينبغي أن تبدأ بمواجهة المشاغل المباشرة لأسر اليوم.

هذه هي عقيدتي الخاصة وأساس سياسة بلدي فيما يتعلق بالأسرة. إننا لا ننكب على ممارسة أي نوع من الهندسة الاجتماعية. إلا أننا ننكب على ضمان أن تلعب الدولة دورا نشيطا في القضاء على جميع القوى السلبية التي تؤثر على هذه الخلية الأساسية لديمقراطيتنا، وفي شد أزر جميع القوى الإيجابية التي تعزز الأسرة. ونحن، إن صح لنا هذا القول إنما نشتغل بشؤون الأسرة، وذلك في مشاركة كاملة مع الأسر ذاتها، ومع القطاع غير الحكومي، الذي أكدت على أهميته عن حق هذا الصباح السيدة دونا شلاله، وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة.

إن إعلان فاليتا الصادر في نيسان/أبريل من جانب الاجتماع التحضيري لأوروبا وأمريكا الشمالية يمثل التزاما واسع النطاق تجاه الأسرة. إن هذا الالتزام يتضمن، على صعيد السياسة الاجتماعية تعزيز السياسات التي ترفع من نوعية حياة الأسر وأفرادها؛ والنظر إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية من منظور أسري كلي؛ وتقاسم المعلومات والموارد الأخرى على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويتضمن هذا الالتزام الاقليمي فيما يتعلق بالعمل في البيت وخارجه: تهيئة الظروف الإنسانية للعمل وفقا لاحتياجات الأسرة ومؤازرة المشاركة المتكافئة. للمهام الأسرية.

ويتضمن الالتزام، فيما يتعلق بالدعم المباشر الذي يقدم لأنواع مختلفة من الأسر من جانب الدولة والمنظمات غير الحكومية: ضمان توفر التثقيف والاعلام فيما يتعلق بالقيام بدور الآباء أو الامهات، وتقديم خدمات الدعم لجميع الأسر والأفراد المسؤولين عن تربية أطفال؛ والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للأسر طوال دورة حياتها، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر ذات الاحتياجات الخاصة؛ والقضاء على جميع أشكال العنف والاساءة داخل الأسر.

وكما يرى الأعضاء، أبدت حكومات منطقتنا أثناء هذه المناسبة حرصها على أن تكون السياسات الموجهة صوب الأسرة سياسات تزود الآباء والأمهات بالمهارات وأن تكون سياسات كلية، وعطوفة ومستجيبة للاحتياجات الخاصة. وهذا يضع الأساس الذي يقوم عليه العمل الوطني والاقليمي والدولي. لقد دعا إعلان فاليتا الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى إلى تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بمسائل الأسرة. ودعا صانعي السياسات إلى إدماج أهداف السنة الدولية للأسرة في أعمالهم. وهو يدعو الدول الأعضاء إلى دعم المناسبات الدولية المقبلة ذات الأهمية المباشرة للأسرة. وقد حث الحكومات على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وعلى تنفيذ التدابير المحددة في هذين الصكين.

وعندما نناقش نحن، كحكومات أو كأفراد، الرعاية الاجتماعية والمسؤولية الفردية، أو النظم التعليمية، أو نظم الضرائب، أو القانون والنظام، أو الجريمة والعقاب، فاننا سنتطرق لا محالة إلى أسئلة أساسية عن مستقبل الأسرة وحاضرها. ومن أجل الرد على هذه الأسئلة يتعين علينا أن نطرح أسئلة جوهرية بدرجة أكبر عن طبيعة التجربة الانسانية.

وقد شهدنا خلال اجتماع مالطة التحضيري ان هناك عمليات مختلفة تؤدي إلى اختلاف شكل الأسرة وأحيانا إلى جعلها أكثر تعرضا للضعف، وهذا يولد مجموعة من المشاكل المتصلة بالأسرة ووعيا جديدا بهذه المشاكل والكثير من هذه المشاكل ذاتها، والكثير من الجدال حول كيفية مواجهة هذه المشاكل من جانب الدولة وغيرها من العاملين الاجتماعيين الآخرين، تتصل باستقطابات ثلاثة في التجربة الانسانية التي تكتنف الثقافة والهيكل الاجتماعي، والقانون، ونظم القيم.

ويتبين استقطاب الذكر - الأنثى في كثير من المسائل مثل طبيعة الرباط بين الزوجين، ومدى سلامة التفريق بين أدوارهما، وقوانين الميراث، والعنف في الأسرة، والمقدار الذي يتعين على كل من الجنسين أن ينهض به بأعباء الوالدية. وهذا البند الأخير يعتبر قضية من قضايا السياسة الاجتماعية لها أثرها على سبيل المثال، على السياسات التي تتبع في منح الأجازات للآباء والأمهات والأجازات الخاصة بالعناية بالأسرة.

وإن استقطاب البالغ - الطفل يتبين في الحقوق الاجتماعية - القانونية النسبية لكل جانب على الجانب الآخر، سواء في الظروف العادية أو في ظروف خاصة مثل التبني، وتفتت الأسرة والعنف داخل الأسرة. وهذه مسألة شرعت الدول، بل وحتى الأمم المتحدة نفسها، في التدخل فيها في الفترة الأخيرة.

إن الاستقطاب بين الحريات الفردية من جهة والأسرة البالغة التماسك من الجهة الأخرى. يضعنا أمام مواقف عقائدية، وثمة افتراضات غير منطوقة بصدد هذا الاستقطاب وهي افتراضات لها تأثير قوي على السياسة الاجتماعية التي تطبق فيما يتعلق بالزواج، والأشكال الجديدة للأسرة، والضرائب، والرعاية الاجتماعية، وسياسات واستحقاقات الضمان الاجتماعي، والعناية المنزلية بالمسنين، وما إلى ذلك. وفي بعض بلدان المنطقة، أصبح رباط الزوجية يعد وسيلة لتأمين سعادة الفردين المتعاقدين. وربما كان هذا الاستقطاب حالة خاصة للانفصام الدائم بين "الذات" و "الغير"، وهي حالة لن أخوض فيها هنا مكتفيا بأن أذكر ان تشكيل "الذات" نفسه وتشكيل العلاقات الأولى بين "الذات" و "الغير" إنما يتحدد عادة في نطاق الأسرة.

ومن الحتمي أن نواجه مواقف دولنا بالذات حيال الاستقطابات الثلاثة هذه خلال السنة الدولية المقبلة للأسرة، لأن الجنس البشري يعيد خلق ذاته ومستقبله من خلال الأسرة، وسنتخبط ان لم نتدارس أمرنا أي الوجهة التي نسير صوبها فعلا والوجهة التي نريد أن نتجه إليها. والصورة التي نريد أن نكون عليها في هذه الرحلة إلى المستقبل.

وخلال اجتماع مالطة، ناقشنا إلى أي مدى تجد فيه منطقتنا أي منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية، نفسها مغايرة عن المناطق الأخرى من حيث موقعها في الموازنة بين كل من هذه الاستقطابات. إلا أن الموقع آخذ في التغير في جميع مناطق العالم والبحث عن موقع جديد مازال مستمرا، والأثر عبر الاقليمي ظاهر من خلال وسائل الاعلام وحركات انتقال السكان كالهجرة، والسياحة، واللاجئين. وسواء أحببنا ذلك أو لا، وسواء كنا نستحق ذلك أو لا، فإن "موضات" منطقتنا ومعتقداتها بشأن جميع هذه الاستقطابات، كثيرا ما تجعلنا نبدو في صورة القادة - وفي أحيان ليست بالقليلة أكباش الفداء - للصحافيين والسياسيين ومشاهدي التلفاز في المناطق الأخرى من العالم. ومن ثم فسواء كنا نختط مسارات جديدة أو نحاول ان نتعلم باحترام من المناطق الأخرى تظل علينا مسؤوليات جسام حيال مستقبل العالم.

ومن المشوق والمهم في كل هذه الاستقطابات - أي استقطاب الذكر مقابل الأنثى، والطفل مقابل البالغ، والفرد مقابل الأسرة - ان نرى تحقق الوئام لا بالتطرف في اتجاه واحد ولا حتى بالتوازن أو الوسطية بين القطبين المتضادين بل إن الوئام إنما يتحقق عندما يتم بلوغ المنال أو التطور في أحد القطبين من خلال القطب الآخر لا بالمعارضة العيورة له. إن هذه الفكرة لا تمنع الصراع الخلاق، لأنها تتقبل الصراعات الرامية إلى اقامة هذا النوع الخاص من التوازن وإزالة العوائق من أمامه.

ونمثل لذلك بالاستقطاب بين الحريات الفردية والأسرة البالغة التماسك، نرى أن الفردية غالبا ما تتصف بجانب مظلم يتمثل في الشعور بالوحشة، وارتفاع معدلات الطلاق، والاحساس بالاغتراب وما إلى

ذلك، في حين أن الأسر البالغة التماسك كثيرا ما تتصف بجانب مظلم يتمثل في الاستئثار وعدم تحمل الحرية والحقوق والكرامة الفردية. والتخفيف إلى الحد الأدنى من هذين الجانبين المظلمين لا يتحقق من خلال الحل الوسط السعيد أو النقطة الوسطى بين التطرفين، بل باقدام الأسرة المترابطة على محاولة صريحة لتحقيق الـــذات بجعل أفرادها يحققون ذواتهم، ويطلقون طاقاتهم الكامنة ويتمتعون بحرياتهم، ومن الجهة الأخرى، بمحاولة الانسان الفرد أو تحقيق الذات بالاسهام في رعاية الأسرة وتنميتها.

إن تحقيـــق الوئـــام القائـــم على هذا الادماج لـ "القطب في القطب الآخر" يعتمد أحيانا على التعليم والنماذج التي تحتذى والتي تحدد الأدوار، وفي حالات أخرى على الهياكل والسياسات الاجتماعية التي توفر الحوافز والآليات الصحيحة. بيد أن علم الوئام هذا يبدو أنه يوشك على الاختفاء عن العيان فيما يتعلق بالأسرة، والعديد من النزعات الاجتماعية في منطقتنا وفي العالم يذكرنا باستمرار بأن علينا أن نجدد ولاءنا العام له بغية كفالة عالم له مستقبل، مستقبل انساني.

إن الأسرة هي نقطة الارتكاز التي يمكن للدولة، عبر سياساتها الاجتماعية والتعليمية، أن تسخر فيها بعناية وبحكمة، علم الوئام هذا للمساعدة على تكوين الأجيال المقبلة والجنس البشري المسالم والمتحد الذي هو المثال الذي تنشده الأمم المتحدة. إن الأسرة المحبة هي المكان الذي يتلقى فيه بالسليقة، سعداء كثيرون علم الوئام هذا، أما في الحالات الكثيرة للأسر والمجتمعات المحلية أو التي لم تشهد أبدا أي محاولة لتحقيق هذا الوئام أدت فيها قوى العنف أو القهر إلى تحطيمه فيصبح على المجتمع والدولة أن يظهرا تجاهها التعاطف والرحمة وأن يشجعا عليهما.

خلال اجتماع مالطة جرى التأكيد على أن أيام السلطة التعسفية ولت من منطقتنا. وفي صدد النهوض بالأسرة، لا رجوع بعقارب الساعة إلى الوراء: يجب الاستعاضة عن نظام الأسرة القديم بنظام يتحلى بدرجة عالية جديدة من المسؤولية في العلاقات بين الأشخاص وتقاسم الأعباء. فالأسر وأعضاؤها الصغار والكبار والمسنون يجب أن يجدوا الحوافز والتشجيع من أجل التحرك نحو الاستقلال الذاتي المتجاوب. إن تحقيق وممارسة هذا الاستقلال الذاتي يتطلبان وجود المحبة والتعاطف في الأسرة. ويجب على الحكومات والمخططين الاجتماعيين أن يحرصوا على أن لا تؤدي سياساتهم الاجتماعية إلى تقويض هذه القيم أو إلى توفير حوافز مضادة لها.

بيد أن تحقيق وممارسة الاستقلال الذاتي المتجاوب يتطلبان أيضا مهارات معينة يجب أن تتوفر من خلال تعليم المهارات الحياتية ومهارات الأبوة؛ ومشاركة مختلف أعضاء الأسرة في ادارة الأسرة، ومشاركة الأسر في شؤون المجتمع المحلي؛ وفي العمليات الاجتماعية السياسية الأوسع نطاقا. ويمكن للمشاركة الحقيقية أن تتعزز من خلال توجيه النظام القانوني، وتصميم مختلف برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، ومن خلال المنظمات غير الحكومية.

إن مساعدة الذات، والعمل الذي يرتكز على المجتمع المحلي، وإيجاد تقدير الذات والثقة، أمور جوهرية لتحقيق التمكين من الاحساس بالقدرة وبعض تقدير الذات هذا يمكن أن يأتي في الأسر التي تعاني من المشاكل من تشجيعها على مساعدة أسر أخرى وتمكينها من ذلك. وهذه طريقة يستعملها بعض الباحثين الاجتماعيين. فالتمكين من الاحساس بالقدرة شيء معد بمعنى انه ينتقل من شخص إلى آخر. كل هذا من شأنه أن يعبئ موارد لم يكن مستفادا منها في السابق ويعجل بتحقيق التقدم نحو مجتمع سمته الاحساس بالعطف على الغير.

لقد قال أخيل ما يلي: "من السهل، عندما نكون في حالة ازدهار، أن نقدم النصيحـــة إلى من هم في ورطة" إن الشباب الذين يشعرون بالاغتراب، والأطفال المهملين أو المعرضين للمعاملة السيئة، وأعضاء الأسرة المعوقين، والنساء اللائي يتعرضن للايذاء والضرب، والآباء والأمهات غير القائمين بدورهم الصحيح، والآباء العزباء والأمهات العزباوات، والأرامل والكبار في السن، كل هؤلاء يجب بصورة خاصة أن يسلحوا بالمهارات والاعتـــراف الاجتماعـــي بهـــم وبالوسائل المادية والاقتصادية من أجل الوفاء بامكاناتهم كبشر ومساعدة الآخرين ممن هم بحاجة إلى المساعدة. والمطلوب برامج فعالة لاعادة التأهيل. ويجب تسليح الأسر بالتفاهمات وبالمهارات وبالحساسية كي يكون بوسعها أن تقبل المنتمين إلى الفئات الخاصة من الأشخاص بوصفهم أعضاء مشاركين على نحو كامل، ويجب وضع برامج بحثية وتنفيذية للتعرف على أسباب أمثال هذه المشاكل واستئصالها.

إن الأسر الواقعة بكاملها في شدائد، مثل الـ ٤٤ مليون لاجئ ومشرد؛ والأسر التي تحتاج إلى المشورة

والارشاد أو التي هي في حالة صدمة؛ والأسر التي تعيش في فقر مدقع؛ والأسر التي تعيش في خوف أو التي تتعرض للتمييز العنصري أو لكره الأجانب، تستصرخنا أن نقدم لها دعمنا المهني والعطوف باستمرار وليس في عام ١٩٩٤ وحده. ولكن خلال السنة الدولية للأسرة، فلنكن مسؤولين عن انشاء وتقييم وتحسين البرامج والمؤسسات الوقائية والعلاجية التي تقدم المساعدة إلى هذه الأسر التي تعاني الشدائد فضلا عن البرامج والهياكل التي تساعد الأسر العادية على التحرك نحو الاستقلال الذاتي المتجاوب والتي تساعد على وجود الجنس البشري المتحد والمسالم الذي نرغب جميعا في أن يتواجد على هذا الكوكب الصغير في المستقبل.

وفي فاليتا، وضعنا لأنفسنا برنامج عمل طموحا، وهو برنامج يشير إلى أن كل سنة بعد السنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤ يجب أن تكرس للأسرة. وفي نهاية هذه السنة، بوسعنا إما أن نحتفل ببداية جديدة أو نحزن لفرصة ضاعت. والأسرة، بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية لكل المجتمعات، كانت دائما، وستبقى، حيوية من أجل مستقبل عالمنا. وهذا الاعتراف الأساسي يجب أن يتجلى في الالتزام المستمر بالعمل المتضافر على الصعيد الدولي، وبالمتابعة الصحيحة في برنامج الأمم المتحدة المعني بدور الأسرة في عملية التنمية. ولقد شهدنا في فاليتا الدليل على أن مثل هذا الالتزام أمر ممكن وضروري. ونتنبأ بأن هذا الالتزام ستتشاطره أسرة الأمم بكاملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الذي سيتكلم بالنيابة عن البلد المضيف للاجتماع التحضيري لآسيا والمحيط الهادئ للسنة الدولية للأسرة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
إنه لمن دواعي الشرف العظيم أن أتكلم هنا اليوم بوصفي ممثلا للبلد المضيف لاجتماع آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للتحضير للسنة الدولية للأسرة.

ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ اعتماد الجمعية العامة في دروتها الرابعة والأربعين للقرار ٨٢/٤٤، نُفذ عدد من الأنشطة في مختلف المناطق من أجل التحضير للسنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة بموجب ذلك القرار، وللاحتفال بتلك السنة.

وبناء على دعوة الحكومة الصينية عقد في بيجينغ، في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، اجتماع آسيا والمحيط الهادئ للتحضير للسنة الدولية للأسرة، وشمل المشتركون في هذا الاجتماع ممثلون أو مراقبون عن ٢٦ بلدا ومنطقة، و ١٧ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ ومسؤولون من مقر الأمم المتحدة، ومن مكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وفي ذلك الاجتماع، تلا كل من السيد سوكالسكي، منسق السنة الدولية للأسرة، والسيد روي، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برقيات تهانئ وردت من السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد أحمد، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. والحكومة الصينية تعلق أهمية كبرى على ذلك الاجتماع. وقد تحدثت في الاجتماع السيدة بنغ بييون، مستشارة الدولة ورئيسة اللجنة المعنية بعمل المرأة والطفل في مجلس الدولة، بالنيابة عن الحكومة الصينية؛ ثم ألقت السيدة شن موهوا، نائبة رئيس اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي الوطني، بيانا في حفل الختام.

وفي ذلك الاجتماع جرت مناقشات شاملة وساخنة تناولت مسائل من قبيل: الأسر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والأعمال التحضيرية والأنشطة التذكارية المتصلة بالسنة الدولية، التي تضطلع بها بلدان المنطقة، وتلك التي تضطلع بها المنطقة ككل، وإجراءات المتابعة. وقد أعلنت الصين وبلدان أخرى عديدة أنها ستقدم منحا الى صندوق التبرعات المنشأ للسنة الدولية للأسرة. كما اعتمد في الاجتماع إعلان بييجينغ بشأن الأسرة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وتقرير يتضمن ٥٢ توصية. وفي فترة انعقاد الاجتماع، قام المشتركون بزيارتين ميدانيتين الى مجمع الحديد والصلب في العاصمة، والى الأحياء السكنية المخصصة له في بييجينغ، وزاروا بعض الأسر هناك لكي يحصلوا على معلومات على الطبيعة. وكان الاجتماع ناجحا ومثمرا على السواء، وحظي بثناء عالمي من المشتركين وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي البلد المضيف، نشعر بأننا نلنا شرفا عظيما، لأننا استطعنا أن نسهم في نجاح الاجتماع.

وإعلان بيجينغ، المعتمد في ذلك الاجتماع، أكد مجددا أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ومن حقها أن يحميها المجتمع والدولة. وشدد البيان على أن من حق كل أسرة أن تحصل على الموارد الكافية والخدمات الأساسية لضمان رفاه كل فرد من أفرادها، وبالتالي ضمان حياة طيبة للأسرة ككل. كما شدد على ضرورة اعتبار المساواة بين الجنسين، ولا سيما تكافؤ الفرص للمرأة فيما يتعلق بالعمل، وتقاسم مسؤوليات الوالدين بين الرجل والمرأة، عناصر أساسية في أية سياسة عامة تتعلق بالأسرة.

وفي ذلك الاعلان، حثت جميع الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع أو تعديل سياساتها وخططها وبرامجها وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع، وعلى تعزيز نماء الأسرة، وتقوية دور الأسرة ومهامها في التنمية، وموالاة تعزيز أعمالها التحضيرية للسنة الدولية، والاضطلاع بالأنشطة المناسبة للاحتفال بهذه السنة. كما طلب الاعلان من الحكومات التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، أن تصدق عليهما دون تأخير، وتعتمد التدابير اللازمة لتنفيذهما. ونعتقد أن جميع إنجازات ذلك الاجتماع سيكون لها دور هام في تعزيز الأنشطة التي تنفذها بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للاحتفال بالسنة، وتعزيز نماء الأسرة، مما ينهض بالتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

تعلق حكومة الصين دائما أهمية كبرى على دور الأسرة؛ ووفقا للظروف السائدة في الصين، شرعنا في أنشطة عديدة متصلة بالأسرة، مثل وضع معايير للأسر النموذجية، وتعزيز القيم الأسرية. وهذه الأنشطة جميعها ساعدت على ترقية مستوى الأسرة وأفرادها. ونحن نرى أن الأسرة نواة المجتمع وأن لها وظائف اجتماعية متعددة الأوجه.

إن الصين بها أكثر من ٢٠٠ مليون أسرة. وإدارة الدولة وإدارة الأسرة عملان متكاملان، ومما لا شك فيه أن وجود الأسر السعيدة المتآلفة يفضي الى صون الاستقرار الاجتماعي، والى التطور الحضاري، وتعزيز الإصلاح والتنمية، وزيادة قوة الأمة وترقية حياة شعبها. ولذلك، تقدر الحكومة الصينية السنة الدولية للأسرة، التي أعلنتها الأمم المتحدة؛ وهي تؤيدها وتقر أغراضها ومبادئها، وترغب في الاشتراك في مختلف أنشطة الاحتفال وإجراءات المتابعة اشتراكا فعالا. ولقد أنشأنا لجنة وطنية للسنة الدولية، ووضعنا خطة وطنية يجري تنفيذها بكل همة ونشاط.

ولقد أنجزت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبلدان المناطق الأخرى قدرا كبيرا من العمل في مجال التحضير للاحتفال بالسنة. أود أن أهنئ هذه البلدان، وأود مرة أخرى، أن أعرب عن خالص أملي في أن يكلل النجاح أعمال السنة الدولية للأسرة، في عام ١٩٩٤.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للسيدة الأولى لجمهورية كولومبيا، صاحبة الفخامة آنا ميلينا مونيوز دي غافيريا، التي ستتكلم بالنيابة عن البلد المضيف لاجتماع امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتحضير للسنة الدولية للأسرة.

السيدة مونيوز دي غافيريا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
إنني هنا اليوم بوصفي عضوا في أسرة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كي أقدم نتائج عملنا بصدد موضوع الأسرة، ولكي أقدم اليكم الإعلان المعتمد في الاجتماع الإقليمي الذي عقد في مدينة قرطاجنة في آب/اغسطس الماضي تحت الرعاية المشتركة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحكومة كولومبيا.

إن بلداننا، التي تتسم بدرجة عالية من التنوع الإثني والتمايز الثقافي توجد بها طائفة عريضة من الهياكل والديناميات الأسرية. إننا نتكلم لغات مختلفة؛ ونحن مختلفون: ولكن أشياء كثيرة تجمع بيننا. فغالبية بلداننا تسودها نفس الاتجاهات التي تؤثر على تكوين الأسرة وهيكلها وأدائها، وهي: التحول الديمغرافي، والفقر، والتفاوتات في توزيع الدخل، والتغير الاجتماعي - الثقافي السريع، والتحول التدريجي في دور الدولة.

وفي معظم أنحاء امريكا اللاتينية، أسفرت أزمة الديون واستهلاك نموذج الثمانينات القائم على الاستعاضة عن الواردات - وهو النموذج الذي أدى الى معدلات نمو منخفضة وسلبية، والى انتكاس اقتصادي - وما تلا ذلك من عمليات تكيف في التسعينات، الى زيادة الفقر. وتجلى هذا في تقلص الأجور الحقيقية، وفي زيادة البطالة وانخفاض الاستثمار في المجال الاجتماعي. وهناك نحو ٤٤ في المائة من سكان المنطقة

يعيشون في ظل الفقر. وأدت هذه الحالة الى زيادة عدد النساء المشتركات في سوق العمل دون أن يقلل ذلك، في الوقت نفسه، من عملهن المنزلي الذي يؤدينه بلا أجر. وبالإضافة الى ذلك، دخل سوق العمل أيضا أفراد آخرون في الأسرة، من شبان وأطفال.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في القوة العاملة في الأسرة، انخفض إجمالي دخل الأسرة بنسبة ١٠ في المائة، مما أثر على أنماط الاستهلاك، التي تركزت أساسا على الأغذية، على حساب احتياجات أساسية أخرى مثل الصحة والتعليم والإسكان.

ويمكن القول بشكل عام بأن زيادة عدد الأسر الفقيرة في المنطقة أدت الى تحول سريع في الأنماط الأسرية التقليدية، وما تلى ذلك من انهيار للأدوار التي يضطلع بها الجنسان على مر التاريخ.

ويوجد اليوم أعداد كبيرة جدا من الأطفال والشباب الذين التحقوا بالعمل كما يستبان من تزايد معدلات التسرب من المدارس، والأطفال الذين يتسكعون في الشوارع، والأطفال الذين يمارسون البغاء، والأحداث المنحرفين. كل هذا يستدعي اعتماد برامج، في إطار خطط العمل الداعمة للطفولة، للمساهمة في معالجة هذه الحالات التي تقوض حقوق الأطفال والشباب، وتقلل فرص اندماجهم بطريقة كريمة في المجتمع وفي عملية التنمية.

وعلى الرغم من أن متوسط حجم الأسرة قد تناقص، فإن هذا التناقص لا يظهر حتى في الطبقات الدنيا من السكان. ويؤدي انخفاض مستويات التعليم، وبدء النشاط الجنسي في سن مبكرة، وحدوث حالات حمل بين الفتيات صغيرات السن، الى رجحان احتمال تزايد إنجاب الأطفال مع عدم وجود شريك حياة دائم، مما يؤدي بالتالي الى الحد من الأداء الوظيفي والى تفشي الفقر.

ومن ناحية أخرى، يدخل عدد متزايد من النساء في القوة العاملة، فتشغل المرأة الوظائف وتقوم في نفس الوقت بدور العائل والملاذ، والشخصية صاحبة الأمر والنهي في الأسرة. وهذه التعددية في الأدوار يمكن أن تولد سلوكا مدمرا وعنفا داخل الأسرة. وبالمثل هناك نساء أخريات كثيرات يعملن كربات أسر ويتحملن المسؤولية الرئيسية عن توفير الدخل بالإضافة الى دورهن في إنجاب الأطفال.

وفي ظل هذه الظروف، كانت مهمتنا تتمثل في تشجيع التوصل الى اتفاق بين الحكومات، ليس فقط فيما يتعلق بإصدار بيانات السياسة العامة التي تعبر عن أولويات المنطقة بشأن هذا الموضوع الذي يكتسي مثل هذا المغزى الجاد بالنسبة للمجتمع والحالة السياسية والاجتماعية، بل أيضا فيما يتعلق بإصدار وثيقة تقوم على أساس تحديد مشاكلنا المشتركة، وتضع بعض المبادئ التوجيهية التي تشكل إطارا للعمل الحكومي في كل بلد.

وقد اعتزمت كولومبيا، بوصفها البلد المضيف، أن تتجاوز المبادئ التوجيهية الموضوعة من جانب الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك برعايتها للاجتماع التحضيري الذي انعقد في بوغوتا في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد ناقش ممثلو الدول المشتركة، وفقا لتقديراتهم الوطنية، المبادئ التوجيهية الممكنة لوضع سياسة إقليمية. وتمت مناقشة وتحليل النتائج التي تم التوصل اليها في اجتماع فني عقد قبل الاجتماع الحكومي الدولي الذي اعتمد أخيرا إعلان قرطاجنة والمقترح الإقليمي لوضع مبادئ عمل توجيهية لدعم أسر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن اعلان قرطاجنة يعبر عن إرادة الحكومات للعمل من أجل وضع سياسات تنهض بعملية التنمية المتكاملة للأسرة في إطار السنة الدولية للأسرة، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والغرض من المقترح الإقليمي لوضع مبادئ عمل توجيهية لدعم أسر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو الاسترشاد به في وضع مبادئ الإعلان موضع التنفيذ.

وتشمل مجالات العمل التي وافقت عليها البلدان المشتركة العناصر التالية: جعل الأسرة جهة التنسيق في سياساتنا الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإعادة النظر في التشريعات الحالية بهدف كفالة حقوق جميع أعضاء الأسرة في الوصول الى النظام القضائي؛ وتعزيز خدمات الدعم على الصعيدين الحكومي والخاص، وإجراء البحوث وتنمية الموارد البشرية؛ والنهوض باستراتيجيات الاتصالات والإعلام. وقد وافقنا أيضا على تحفيز سياسات التنمية الثقافية التي تنشط نواة الأسرة، مع مراعاة التنوع الإثني والثقافي. ونأمل في أن يصبح الجهد التعاوني الدولي المشترك من أجل جعل الأسرة محور سياساتنا داخل جميع البلدان، بمثابة حركة

مستمرة تجدد التأكيد على عمليات التكامل الإقليمي التي ننهض بها.

وأخيرا، تنظر البلدان الـ ٢٣ المشتركة الى السنة الدولية للأسرة باعتبارها دعوة الى الحكومات والمجتمعات لأن تحدد سياسات وبرامج دائمة من شأنها أن تقوي الأسرة بوصفها النواة الأساسية للمجتمع.

إننا نفهم أن مشاكل الأسرة واحتياجاتها ليست جميعها مشاكل اقتصادية يمكن حلها بالمال. فالعمل المستدام ضروري لصون وتعزيز القيم النبيلة كالاحترام، والعون المتبادل، والتسامح وهي قيم أساسية لضمان تحقيق الوئام في الأسرة وفي المجتمع.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على ثلاثة مواضيع أساسية جرى تحليلها في قرطاجنة وفي محافل دولية أخرى في الأشهر الأخيرة، وهي: دور كل من وسائط الإعلام والتعليم والآباء في الأسرة.

إن وسائط الإعلام، ولا سيما التلفاز، لها أثر من ناحية التنشئة الاجتماعية وتحفيز السلوك والأدوار والأنماط الفردية والجماعية في الأسرة، ولا سيما بالنسبة للأجيال الجديدة. ومما لا شك فيه أن التلفاز هو أكثر أشكال الترويج عن النفس اقتصادا وشيوعا. لذلك يزداد دائما احتمال التأثر بالرسائل التي يوجهها والميل الى تقليدها. وحالات الإحباط التي تنجم الى حد كبير عن استجابة تلبية التطلعات للاستهلاك بالمستوى التي تعرضه وسائط الإعلام، تجد متنفسا سهلا في سلوك العنف الذي يتكرر على نحو غير مسؤول والذي يعرض على أنه شيء طبيعي.

وقد أصبح الخداع، والابتزاز، والخيانة، والفساد، والغش، والإباحية، والعنف، والعدوان المادي اللفظي أكثر المواضيع انتشارا في وسائط الإعلام. ومن الحتمي أن تعمل الدولة، في الوقت الذي تكفل فيه حرية التعبير، على تشجيع تحسين نوعية المواد المذاعة، وذلك عن طريق نظم للرقابة الذاتية ومشاركة المواطنين، وعليها أيضا أن تتحلى باليقظة والإحساس بالمسؤولية. ونحن نعرف أيضا أنه من الأهمية بمكان تعزيز المفهوم القائل بأن الآباء يتحملون المسؤولية الأولى عن أطفالهم، وأن مسؤولية الدولة والمجتمع تنحصر في المساهمة في تلك المهمة، دون أن تحل محل الآباء في الوفاء بالتزاماتهم في هذا الصدد.

وبينما تظل الأسرة المركز الأساسي للحياة العاطفية والناقل الرئيسي لأبسط المفاهيم الأخلاقية والمعنوية للحياة، فإن التعليم الرسمي يتمم هذه المهمة المتمثلة في ترسيخ القيم. وهذا هو السبب الذي يحتم التحاق الأطفال بالمدارس واستمرارهم في النظام التعليمي. وعلينا أن نشدد في المناهج الدراسية على أهمية قيم الإخلاص، والوفاء، والدعم المتبادل، والمشاعر الطيبة، باعتبارها عناصر لا غنى عنها لإشاعة الاستقرار والسلم داخل الأسرة.

لقد بذلت بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودا كبيرة على الصعيدين التقني والأكاديمي؛ وعلينا الآن أن نمضي الى العمل. فنحن لا نريد أن تكون السنة الدولية للأسرة مجرد احتفال آخر من الاحتفالات التي تنقضي، بل نريد أن تجعل من التزامنا إسهاما حقيقيا في تغيير الأحوال المعيشية لأسرنا.

ولا بد من اغتنام هذه الفرصة لنضمن أن تقوم الأمم المتحدة من خلال شتى أجهزتها في الجهود التي تبذلها لتحديث الموارد الموجودة وزيادتها الى أقصى حد ممكن بدعم مقترحات ومبادرات بلدان المنطقة، وتوجيه موارد جديدة نحو تلك الغاية.

إنني لم آت هنا لمجرد إلقاء كلمة أخرى في هذه القاعة التي يسمع فيها الكثير من الأصوات والمقترحات. إنني أريد أن تدلل كلماتي على التزام منطقتنا بشعوبها، والتزام بلداننا بسكانها، والتزام الملايين من البشر بتحسين أحوال معيشتهم ومعيشة الأجيال المقبلة. وإني لعلى يقين بأن هذا الالتزام من جانب حكوماتنا، ومجتمعاتنا المحلية، وأوساطنا المعنية بالشؤون المدنية، وكنائسنا، بالاشتراك على نحو نشط في هذه العملية، يجب أن يكون التزاما يشارك فيه الجميع وأن يكون متواصلا ومتجددا يوما بعد يوم.

إننا لا نستطيع تجاهل حقيقة أن ظروف السلم والديمقراطية في بلداننا وفي غيرها من بلدان المناطق الأخرى ترتهن الى حد كبير بسلام الأسرة، وأن سلام الأسرة يعتمد على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضائها. ونعرف أن الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الإجحاف في توزيع السلع أو عن نقص الخدمات أو عدم وجودها تمثل بعض أكثر العوامل زعزعة للاستقرار في كل البلدان، وهي عوامل تجعل من الصعب التحكم في هذه الاختلالات.

لقد قال بطل التحرير سيمون بوليفار أن أفضل نظام للحكم هو النظام الذي يحقق أكبر قدر ممكن من السعادة، ومن الرفاهية، ومن الاستقرار السياسي. وعندما تنجح بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تحسين نوعية حياة أسرها، وتوفر قدر أكبر من الأمن الاجتماعي، فإنها تكون قد سارت على الطريق المؤدي الى تحقيق السعادة والسلم المرغوبين بشدة والضروريين لاستقرار أممنا وتنميتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لكي نمضي الى الجزء الخاص بالمنظمات غير الحكومية في برنامجنا المقرر لجلسة هذا الصباح، اقترح أن نستمع الى باقي المتكلمين في هذه الجلسة بعد الانتهاء من ذلك الجزء الذي أعدت له ترتيبات لوجستية خاصة.

وسأغلق الجلسة الآن، وأتشرف فورا بتولي رئاسة ذلك الجزء الخاص المكرس لمجموعة المنظمات غير الحكومية ولأنشطتها الداعمة للسنة الدولية للأسرة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نستمع الآن الى المتكلمين المتبقين بمناسبة استهلال السنة الدولية للأسرة.

أعطي الكلمة لممثل أنغولا، سعادة السيد أفونسو فان دونم "مبيندا"، الذي سيتكلم بالنيابة عن المجموعة الافريقية.

السيد فان دونم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنه لشرف كبير لي أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن المجموعة الافريقية في هذه المناسبة الهامة، ونحن نحتفل باستهلال السنة الدولية للأسرة، التي ستمتد خلال عام ١٩٩٤.

اسمحوا لي أولا أن أكرر شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. أود أيضا أن أهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على التقرير الشامل والمفصل المعروض أمامنا في الوثيقة A/48/293.

تعلق القارة الافريقية أهمية خاصة على الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، لأنها ستكون نقطة بداية لتحديد وتنفيذ استراتيجيات ترمي الى إدماج الأسرة الافريقية على نحو أكبر في المجتمع. والواقع أن الحكومات الافريقية أبدت التزاما عمليا بتحقيق ذلك الهدف، كما يتضح في إعلان تونس الذي اعتمد في الاجتماع التحضيري الذي انعقد في تونس في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣، والذي يتضمن المبادئ التوجيهية للاتجاه الذي ستسير فيه القارة لضمان حماية الأسرة وتنميتها.

ومن ناحية أخرى، فإن قيام عدد كبير من البلدان الافريقية بإنشاء آليات تنسيق وطنية ووضع برامج عمل وطنية وإنشاء مراكز اتصال وطنية للاتصال بالأمانة العامة، في إطار السنة الدولية للأسرة، يؤكد أيضا التزام القارة الثابت بمشاكل الأسرة.

وتعتبر هذه الارتباطات جزءا من الجهود التي بذلتها الحكومات الافريقية أخيرا في الميدان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد حققت بالفعل بعض النتائج الإيجابية والمشجعة فإنها تعوّق بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة التي تواجه القارة، وعدم الاستقرار السياسي والعسكري، والكوارث الطبيعية مثل الجفاف، والتدفق المستمر للاجئين والأشخاص المشردين. لقد أسهمت هذه العناصر السلبية في زيادة عدم مشاركة الأسرة الافريقية في المجتمع، وفي تدهور ظروفها المعيشية، بالإضافة الى تعليق أو عدم تنفيذ برامج عديدة لها آثار اجتماعية.

وإذا أردنا أن نعكس هذا الاتجاه، فهناك حاجة الى زيادة الموارد البشرية والمادية والمالية، والى إجراء تنسيق أفضل للبرامج ولسياسات التنمية، ليس فقط على المستويين الوطني والمحلي، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وعلى الرغم من أن الحكومات هي التي ترعى أساسا هذه الجهود، يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، أن تضطلع أيضا بدور هام في هذا الصدد.

إن الأسرة، باعتبارها النواة الأساسية في أي مجتمع، عليها دور أساسي لا بديل له في تعزيز التنمية المستدامة على جميع المستويات. وينبغي أن تحصل على دعم كبير من قبل الدولة التي يجب أن تسعى الى القضاء على الفقر والعوز بتوفير الرعاية الصحية الكافية - بما في ذلك تقديم المساعدة الطبية والأدوية

والغذاء للمعوزين - وحماية الحقوق الشرعية لشعبها.

ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للأطفال باعتبارهم أكثر المجموعات ضعفا. وعلى الرغم من أن عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، مشجع تماما ويبين التزام تلك البلدان بحماية الأطفال وحياتهم، لا يزال الطريق طويلا حتى يتم الاعتراف بالكامل بجميع الحقوق الخاصة بالطفل.

إن الصراعات المسلحة التي نكبت بها أجزاء كثيرة من العالم - وفي افريقيا وبالذات في أنغولا والصومال وليبريا - تمثل تهديدا إضافيا لحقوق الطفل، ولذلك فإننا نشارك في وجهات النظر التي أعربت عنها لجنة حقوق الطفل كما وردت في توصيتها الخاصة باعتماد تدابير لتوفير المساعدة للأطفال في مناطق الحرب.

ليس لدينا الوقت الكافي لذكر أشياء عديدة، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

إن النجاحات التي تحققت في الإعداد للسنة الدولية للأسرة عديدة وتبرر أعلى التوقعات بتنفيذ برامج العمل الوطنية. بيد أننا نشعر بالقلق لأنه في كثير من البلدان المتضررة بالحروب أو بالصراعات العرقية، لم يتخذ أي إجراء للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. وبالمثل فإننا نشعر بالقلق لنقص الأموال والموارد البشرية المتاحة للأمانة العامة من أجل أنشطة السنة الدولية.

ومن ثم، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في التقرير من أجل كفالة تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وهي: الترويج للسنة الدولية للأسرة من قبل البلدان المختلفة، على الصعيدين الوطني والمحلي، بالمشاركة الكاملة لكل قطاعات المجتمع؛ والدعم المحدد للسياسات والبرامج الإنمائية ولتنفيذها، ودعم التنمية المؤسسية والقانون الخاص بالأسرة؛ ومتابعة السنة وإعداد استراتيجيات طويلة الأجل للاسترشاد بها في الأعمال المقبلة في مجال دعم الأسرة.

وتعلن المجموعة الافريقية أيضا عن تأييدها للتوصيات المقدمة من الوكالات المكلفة بالإعداد والتنسيق للسنة، والتي تطلب فيها إلى الأمين العام، في جملة أمور، صياغة تدابير متابعة وتقديم تقرير، في الدورة الخمسين للجمعية العامة، عن الاحتفال بالسنة الدولية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي ختام كلمتي، أود أن أثني على المنظمات غير الحكومية للجهود التي بذلتها. لقد اضطلعت بدور رائد في تحملها مسؤولية الأعمال التحضيرية للاحتفال بالسنة، وفي دعم جهود أمانة السنة الدولية للأسرة، بما في ذلك جهودها في مجال متابعة حملة إعلامية لإثارة الوعي، وفي توفير المساعدة التنظيمية.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للمنظمات الحكومية الدولية التي لم تدخر هي الأخرى جهدا في نشر المعلومات، وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية، وفي تقديم المشورة بشأن إعداد السياسات التي تهدف إلى إنجاح السنة الدولية للأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد شونجي مارویاما، ممثل اليابان، الذي سيتكلم نيابة عن المجموعة الآسيوية.

السيد مارویاما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن المجموعة الآسيوية، يسعدني أن أخاطب هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بمناسبة استهلال السنة الدولية للأسرة.

وقبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أعرب عن تقديري للسيد هنريك ج. سوكالسكي، منسق السنة الدولية للأسرة، على إشرافه على الأعمال التحضيرية لهذا العمل الهام، بهذا القدر الهائل من النجاح.

ومما هو مسلم به عالميا أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وهي إحدى العناصر الفاعلة الرئيسية للتنمية الاجتماعية، بما يخصها من دور حاسم الأهمية في توطيد رفاهة الكيانات الاجتماعية الأكبر التي تنبني عليها. إن الأسرة، في كل مكان، توفر الدعم المالي والعاطفي وغير ذلك من أشكال الدعم لأفرادها، وبخاصة الأطفال، والكبار العاملين، والمسنين، الأمر الذي يقتضي أن تحصل بدروها على الحماية والدعم من المجتمع والدولة، وفقا لما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

يتأثر هيكل الأسرة ووظائفها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالعوامل الثقافية، بما في

ذلك الأدوار التي يؤديها الرجال والنساء والأطفال في المجتمع. ومن ثم، فإن العديد من التغيرات التي تحدث في الوقت الراهن لها تأثير معاكس وبصفة خاصة على المحرومين. والسنة الدولية للأسرة تتيح فرصة قيمة لتعميق الوعي باحتياجات الأسرة. وحيث أن جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية ستظل غير كافية مادامت لا تتصدى على نحو مباشر لمشاكل وشواغل الأسرة، فإن الأنشطة التي تروج لها فيما يتعلق بالسنة الدولية للأسرة تعد مؤشرا سارا على أنها تنوي أن تعمل بمزيد من الفعالية في هذا المجال.

وفي آسيا، تتفاوت الأمم تفاوتا كبيرا من حيث الحجم والمناخ والثقافة والمستوى الإنمائي، مما يترتب عليه أيضا تفاوت كبير في الهيكل الأسري. ومع ذلك، ففي كل مكان يقوم الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي دائما على الأساس الذي توفره الأسرة. بل من الجائز القول بأن حالة الأسرة هي مؤشر موثوق به لحالة المجتمع.

واليوم، يسود في جميع أرجاء العالم اتجاه صوب الأسر الأصغر حجما، مما قد يقلل من قدرة هذه المجموعة الاجتماعية الأساسية على رعاية أفرادها، وبخاصة الأطفال والمسنون. وفي جميع أرجاء آسيا، ورغم التفاوت الهائل في الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أصبحت الأسرة النواة أكثر شيوعا وحلت إلى حد ما محل الأسرة الكبيرة الموسعة التي كانت تمثل المعيار النموذجي.

وبالنظر إلى التغيرات السريعة التي حدثت على الصعيدين المحلي والوطني خلال عملية التطور، يتعين على الدول، بالتالي، أن تكرس المزيد من الاهتمام لاعتماد السياسات والبرامج الوطنية التي تكفل رفاهة الأسرة.

ومما يكتسي أهمية خاصة، أن نعد برنامجا يعمق الاحترام لحقوق ومسؤوليات وإسهامات كل أفراد الأسرة، من خلال تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وبخاصة تقاسم الرجال والنساء مسؤوليات الأسرة على نحو متكافئ. ويجب أن يحظى هذا المبدأ باعتراف أكثر اتساعا مما يحظى به الآن، في الوقت الذي يدخل فيه عدد متزايد من النساء سوق العمل. وإذا كان المراد أن تواصل الأسرة القيام بدور حيوي في المجتمع، فلابد من توزيع عبء أعمالها بين النساء والرجال على نحو أكثر إنصافا. وبغية كفالة استمرار العطاء والحب في الحياة الأسرية لا بد من تقاسم المسؤوليات. فالأسرة الديمقراطية هي حقا مهد المجتمع الديمقراطي؛ وهذه هي الفكرة وراء شعار السنة الدولية وهو "أصغر كيان ديمقراطي في قلب المجتمع". يجب أن يتعلم الأطفال على أيدى آبائهم وسائر أعضاء الأسرة، بمجرد أن يصلوا إلى سن تؤهلهم للفهم، المبدأ الأساسي لحقوق الانسان: وهو أن جميع الناس خلقوا متساوين.

ويسعدني أن ألاحظ أن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة قد نفذت بكفاءة، مما يعزز إلى حد كبير فرص تحقيق أهداف السنة. وفي الاجتماع التحضيري لدول آسيا والمحيط الهادئ، اعتمد الممثلون إعلان لبيجينغ بشأن الأسرة، الذي يتضمن طلبا بأن توجه الحكومات سياساتها وخططها وبرامجها صوب تعزيز تنمية الأسرة، وصوب تعميق دور الأسرة ومهامها فيما يتعلق بالإسهام في التنمية الوطنية. وتسلم دول آسيا والمحيط الهادئ أيضا بالإسهامات الهامة للمنظمات الحكومية الدولية في النهوض بدور الأسرة في مجال التنمية، وهي تولي اهتماما خاصا لدور المرأة ومركزها في الأسرة.

وختاما أود أن أقول إن أمم آسيا ملتزمة بتحقيق نتائج ناجحة للسنة الدولية للأسرة. ونحن على إقتناع بأن على الأسرة أن تضطلع بدور متزايد الأهمية إذا ما كان المراد أن تعيش الأجيال المقبلة حياتها على أكمل وجه بأمان وصحة، في مجتمعات ودول مستقرة وداعمة. ومن أجل ذلك، من الضروري أن ينشئ أفراد الأسرة، بدورهم، شراكة تقوم على الاحترام المتبادل. ونحن نتعهد بأن نشارك على نحو نشط في الأنشطة المضطلع بها خلال السنة، وأن نتطلع إلى اكتساب فهم جديد لهذه المؤسسة التي تعد النواة الأساسية لكل المؤسسات الاجتماعية، والتي يعد رفاهها عنصرا حاسما في مستقبل المجتمع. ونحن نتوقع أن يوفر لنا المؤتمر الدولي المعني بالأسر، المقرر عقده بعد سنة من هذا التاريخ، فرصة لنقيّم الأنشطة التي سنضطلع بها من الآن فصاعدا، ولنقترح أكثر تدابير المتابعة ملاءمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد ماليسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أتشرف، بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، وإلى الجمعية العامة بالتهاني على استهلال السنة الدولية للأسرة، وبأن أتعهد بالدعم الكامل من جانب المجموعة ومن جانب وفدي لهذه القضية النبيلة.

أود في البداية أن أعرب عن تقديري للتقرير المنهجي الملهم (A/48/293) المقدم من الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، والذي يعد بمثابة مصدر هام للمعلومات عن هذا الموضوع، ومجموعة من المبادئ التوجيهية الملهمة التي سترشدنا في عملنا في المستقبل.

وهذا وقت مناسب لتوجيه إشارة في محلها للبلدان الـ ١٠٢ التي شكلت لجان التنسيق الوطنية والآليات المماثلة للسنة، وللبلدان الـ ٩٠ التي بادرت بالاحتفال بالسنة، والحكومات الـ ٩٠ التي خصصت مراكز وطنية للبقاء على اتصال بأمانة الأمم المتحدة للسنة.

وقد واصل القطاع غير الحكومي الاضطلاع بدوره الرائد ودعمه، من خلال شراكته الهامة في التحضير للسنة، بصفته داعيا فعالا وقوة حيوية في اتخاذ التدابير الملموسة وتنفيذها.

ونتقدم بالتهانئ إلى المؤسسات البحثية والأكاديمية التي تواصل وضع الخطط المحددة للتحضير للسنة والاحتفال بها، وإلى القطاع الخاص على دعمه لهذا المقصد.

عبر التاريخ، ظلت الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، وبقيت بعد زوال أشكال عديدة للتنظيم الاجتماعي. وفي أوقات الأزمات، عندما تسقط الامبراطوريات وتتفسخ البلدان، أو عندما تهدد الحرية الشخصية، يتجه الأفراد إلى الأسرة طلبا للعون والقوة. والكثيرون في أوروبا الشرقية، ممن عاشوا وسط الهياكل المنهارة للدول، فهموا القيمة الحقيقية لبعض الحقائق الأساسية: السلم والأسرة والطفولة السعيدة والسقف الذي يستظل به الفرد.

لقد تقدم المجتمع البشري من الناحية التقنية لدرجة أنه يمكننا أن نتطلع قدما إلى مستقبل تلبى فيه الاحتياجات المادية للأسر تلبية كاملة. إلا أن فظائع الصراع الإثني، وهي حقيقة في أوروبا الشرقية اليوم، تشير بجلاء إلى أن التقدم العلمي لا صلة له بالتقدم الأخلاقي. وبينما يمكن لكل جيل أن يدعي أنه أكثر تقدما - من الناحية التقنية ـ من الجيل السابق له، فإن هذا لا يمكن أن يقال عن الأبعاد الأخلاقية للبشرية.

ما الذي يجب أن يكون عليه رد فعلنا حيال واقع الحياة المؤسف هذا؟ الرد هو أنه على كل جيل أن يبدأ بألف باء السلوك الأخلاقي، والدروس الأولى التي نتلقاها تكون في إطار الأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل اكوادور، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد بونس (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
عرضت السيدة آنا ميلينا مونيوز دي غافيريا، سيدة كولومبيا الأولى، على الجمعية، بدقة أكاديمية وإحساس عميق، نتائج الاجتماع الاقليمي لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتحضير للسنة الدولية للأسرة. وترسم مقترحات إعلان قرطاجنة ومبادئه التوجيهية الطريق الذي يجب أن تسلكه دول المنطقة في جهودها المشتركة لتعزيز دور الأسرة.

تستمد منطقتنا قوتها من القيم الثقافية لمجتمعاتنا الأصلية، ومن الاسهامات الافريقية والأوروبية التي ظلت طوال خمسة قرون تثري مجتمعاتنا المتعددة الأعراق والثقافات. كانت الأسرة في الماضي النواة الأساسية لمجتمعاتنا، وهي اليوم آلية هامة للمساعدة في حل المشاكل المعقدة التي نكبت بها أممنا.

وسياسات التكيف الاقتصادي التي ننتهجها لم تحسم المصاعب الاقتصادية التي نمر بها والتي نجم معظمها عن نظام اقتصادي دولي جائر نتحمل فيه عبء خدمة الديون الخارجية الثقيل، ونعاني فيه من علاقات تجارية تتمسك بالحمائية. والبطالة، ودخول المرأة بأعداد هائلة في سوق العمالة، وعمل الأطفال، كل ذلك يمثل عناصر أخرى لواقع حالتنا الاقتصادية التي تؤثر على تحويل هيكل الأسرة ودورها في علاقاتنا الاجتماعية.

وعلاوة على هذه العوامل الاقتصادية، هناك ظواهر ثقافية، من بينها زيادة عدد الأسر التي تعولها المرأة بمفردها، والمعدلات المرتفعة بصفة مستمرة

للهجرة من الريف، وانتشار الأنماط الاستهلاكية التي تقوض القيم الأخلاقية والتضامن، مما يؤدي إلى العنف؛ وقد كان لكل ذلك أثره على الدور التقليدي الذي اضطلعت به الأسرة في مجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإلى جانب هذه العمليات، ظهرت في منطقتنا حركات اجتماعية تبين قدرة القطاعات الأكثر احتياجا - ولا سيما قطاع المرأة - على انتهاج استراتيجيات للبقاء قائمة على التضامن. فقامت رابطات الاحياء ورابطات الآباء ورابطات حماية البيئة وغيرها، بتوسيع مجال عملها، وهي تشكل الآن مجموعات هامة توليها حكوماتنا أهمية متزايدة لدى وضع البرامج الاجتماعية الهادفة. والعمل المتناسق الذي تضطلع به دولنا والذي يدعمه التعاون الدولي - بما في ذلك الاسهام القيم للمنظمات غير الحكومية كما يرد في اعلان قرطاجنة - سيمكن من توجيه الملكة الابداعية لشعوبنا إلى الدفاع عن الأسرة بصفتها الوسيلة الأساسية لتعزيز التعليم الأخلاقي لمواطنينا وتماسك مجتمعاتنا.

وأتشرف، بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن أؤكد من جديد التزام حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأهداف التي أدت إلى اعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بدرو كاتارينو، ممثل البرتغال، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أتشرف بأن أتكلم بصفتي رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر كانون الأول/ديسمبر الحالي.

اتخذ مقرر اعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة قبل أربع سنوات تماما، في قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٤. وبهذا القرار، أرست الجمعية المبادئ والأهداف الأساسية للسنة الدولية. وقررت أن تكون الأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة مركزة على الصعد المحلية والاقليمية والوطنية، وأن تساعد فيها الأمم المتحدة ومؤسسات منظومتها، بغية ايجاد مزيد من الوعي لدى الحكومات ومقرري السياسات ولدى الجمهور بصفة عامة، بالأسرة، بصفتها اللبنة الطبيعية والأساسية للمجتمع.

ومنذ الاعلان عن السنة، جرى الاضطلاع بعملية تحضيرية مكثفة وشاملة على جميع المستويات. وتأكدت استمرارية العملية بأكملها والترويج لها، عن طريق العمل المهني القدير والمتفاني الذي اضطلع به منسق السنة - الذي عينه الأمين العام في عام ١٩٩٠ - والأمانة التنظيمية الصغيرة التي ساعدته. ونعرب عن تقديرنا العميق للسيد سوكالسكي ومعاونيه على عملهم الشاق وعلى الدور الكبير الذي اضطلعوا به في إنجاح عمليات التحضير للسنة.

وقد أتاحت الدورات المتعاقبة للجمعية العامة التوجيه الموضوعي لهذه العملية، بينما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة الهيئة التنسيقية، وعينت لجنة التنمية الاجتماعية لتكون الهيئة التحضيرية للسنة. وشاركت هيئات ووكالات أخرى كثيرة بنشاط في العملية، مما كفل الأخذ بنهج شامل على نطاق المنظومة في التحضير للسنة والاحتفال بها.

والدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في هذه العملية كانت له أيضا أهمية فائقة، وليس من قبيل المبالغة القول بأن قدرا لا بأس به من نجاح السنة سيكون نتيجة مباشرة لهذه الاسهامات.

ولعل مستوى الالتزام بالعملية التحضيرية على الصعيد الوطني كان أفضل دليل على الاهتمام بهذه المبادرة. وقد قامت بلدان لا يقل عددها عن ١٠٢ بإنشاء لجان تنسيق وطنية أو آليات مشابهة، وبدأ ٩٠ بلدا على الأقل برامج وطنية للاحتفال بالسنة. وينبغي كفالة أن تسفر هذه البرامج الوطنية عن التزامات تترجم إلى أعمال ملموسة واستراتيجيات طويلة الأمد لصالح الأسر - وهذا سيكون أحد تحديات الاحتفالات المقبلة، وفي هذا الخصوص ينبغي أن يكون التطبيق الكامل للصكوك القائمة ذات الصلة بالموضوع أحد الأهداف الرئيسية للسنة الدولية.

والواقع أنه علينا أن نكفل أن تؤدي جميع الأفكار والتوصيات والبرامج والالتزامات السابق عرضها والتي بالتأكيد سيستمر عرضها، إلى أعمال وتدابير ملموسة يكون لها أثر إيجابي طويل الأمد، على تعزيز مبادئ وأهداف السنة الدولية.

وهدفنا الأساسي سيكون تشجيع أوسع قدر ممكن من الحماية والمساعدة للأسر بجميع أشكالها المتنوعة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، حتي تستطيع أن تنهض بكامل مسؤولياتها في المجتمع، مع كفالة أن يتمتع جميع أفراد الأسرة بحقوق الانسان تمتعا كاملا ومتساويا، مع التركيز الخاص على مساواة المرأة في الحقوق والمسؤوليات والمشاركة.

ولقد قيل مرارا أن الأسرة، باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، تعبر تعبيرا كاملا عن مواطن قوة المجتمع ونقاط ضعفه. ومن هذا المنطلق تكون الأسرة النموذج المثالي للمسائل الاجتماعية، وتشكل الاطار المثالي لنهج متكامل وشامل للسياسات الاجتماعية. والنهوض بأسرة قوية ديمقراطية ودينامية يعتبر عنصرا هاما في بناء مجتمع قوي وديمقراطي ودينامي بنفس القدر.

وبهذه الروح نتطلع إلى الطائفة الواسعة من التدابير المزمع القيام بها في شتى البلدان، وكذلك التدابير التي يجري وضعها على الصعيدين الاقليمي والدولي للاحتفال بالسنة. ونحن مقتنعون بأنها ستشكل منجزات هامة في النهوض بأهداف السنة. لكن بغية ضمان نجاحها الكامل، من الأهمية القصوي أن تستمر الاهتمامات والمبادئ الأساسية التي حفزت الاعداد للسنة واستهلالها والاحتفال بها، بعد سنة ١٩٩٤، وأن تظل في صميم برامج المتابعة. إن السنة الدولية للأسرة لا ينبغي أن تكون هدفا في حد ذاتها؛ بل على النقيض من ذلك ينبغي أن تكون نقطة انطلاق لعملية طويلة الأمد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناسبة استهلال السنة الدولية للأسرة.

اسمحوا لي قبل أن اختتم الجلسة العامة أن أعلمكم بأنني تلقيت بالأمس رسالة من الفاتيكان موجهة إلـيّ بصفتي رئيسا للجمعية العامة، يبعث فيها قداسة البابا يوحنا بولص الثاني تمنياته الطيبة المخلصة للحاضرين في المراسم الافتتاحية، ولجميع المؤيدين لهذه المبادرة، مبادرة السنة الدولية للأسرة، التي ستخدم رفاه الأسر في جميع أنحاء العالم. وستتاح نسخ من الرسالة للوفود والصحافة.

وبهذا نختتم الجلسة العامة المعقودة لاستهلال السنة الدولية للأسرة.

أعلن رسميا استهلال السنة الدولية للأسرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.